جامعة بني وليد

كلية القانون

# التقرير السنوي

# لكليـــة القانون

## 2025م

صدر في يناير 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

*سورة المجادلة، الآية 11*

إشراف ومتابعة :

د. عزيزة محمد شقاف
وكيل الشؤون العلمية بالكلية

إعداد :
ا. محمد عبد الله عبد الحفيظ
قسم الجودة وتقييم الأداء بالكلية

مراجعة :
د. عبد الباسط فرج الدبيب

# محتويات التقرير


| ر.م | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الآية القرآنية | 2 |
| 2 | إشراف ومتابعة | 3 |
| 3 | محتويات التقرير | 4 |
| 4 | عن الكلية | 5 |
| 5 | الهيكل التنظيمي | 11 |
| 6 | الوظائف القيادية بالكلية | 12 |
| 7 | البرامج التعليمية | 13 |
| 8 | المؤتمرات وورش العمل والندوات والمحاضرات واللجان و الملتقيات | 15 |
| 9 | صور الكلية | 37 |
| 10 | مجلة الكلية (الحق) | 38 |
| 11 | التوصيات | 43 |

# عن الكلية

**مقدمة :**

**يُعد التعليم أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها نهضة الأمم وتقدم المجتمعات، وهو الاستثمار الحقيقي في الإنسان بوصفه محور التنمية وغايتها ، فمن خلال التعليم تتكون المعارف ، وتبنى القدرات ، وتتشكل القيم التي تسهم في إعداد أفراد واعين قادرين على الإسهام الفاعل في تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة ، ولا يقتصر دور التعليم على نقل المعرفة فحسب ، بل يمتد ليشمل تنمية التفكير النقدي ، وترسيخ ثقافة الحوار، وتعزيز مبادئ المسؤولية والانتماء، بما يمكن الفرد من التفاعل الإيجابي مع متطلبات العصر وتحدياته المتجددة.**

**وتحتل العلوم القانونية مكانة محورية بين مختلف فروع المعرفة، لما لها من دور أساسي في تنظيم شؤون الدولة والمجتمع، وضبط العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وحماية الحقوق والحريات، وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون، فالعلوم القانونية تُعد الإطار الناظم لممارسة السلطة ، وضمان حسن سير المرافق العامة ، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات ، كما تسهم في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وتُعد ركيزة أساسية في بناء دولة القانون والمؤسسات.**

**وانطلاقًا من هذه الأهمية ، تأسست كلية القانون بجامعة بني وليد في العام 2000م تحت اسم قسم القانون في جامعة الأقسام، وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقًا) رقم (308) لسنة 2000م، استجابة لحاجة المنطقة إلى تخريج كوادر قانونية مؤهلة علميًا.**

ثم تطوّر تنظيمها الأكاديمي تدريجيًا إلى أن أصبحت كلية مستقلة تابعة لجامعة السابع من أكتوبر (سابقًا) تم جامعة الزيتونة و أخيرًا أُعيدت هيكلة التعليم العالي في ليبيا وترسخ هيكل الجامعة الحالية منذ عام 2015م.

تؤدي كلية القانون بجامعة بني وليد دورًا علميًا وأكاديميًا رائدًا في إعداد وتأهيل الكوادر القانونية القادرة على الإسهام في خدمة المجتمع والدولة ، من خلال برامج أكاديمية معتمدة تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وتوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية ، وتسعى الكلية إلى تزويد طلبتها بالمعارف القانونية المتخصصة ، وتنمية مهاراتهم البحثية والعملية ، وصقل قدراتهم في التحليل والاستنباط القانوني ، بما يؤهلهم للاضطلاع بمسؤولياتهم المهنية المستقبلية في مختلف المجالات القانونية والقضائية.

كما تولي الكلية اهتمامًا بالغًا بالبحث العلمي القانوني ، بوصفه أحد المرتكزات الأساسية للتطوير الأكاديمي والمؤسسي ، وتسعى إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على الإسهام في إنتاج المعرفة القانونية ، ومعالجة القضايا القانونية المعاصرة ، والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، بما يعزز مكانة الكلية العلمية، ويسهم في خدمة المجتمع ونشر الوعي القانوني.

ويأتي هذا التقرير السنوي لكلية القانون بجامعة بني وليد لعام 2025م توثيقًا لأبرز الأنشطة والإنجازات الأكاديمية والإدارية والعلمية التي شهدتها الكلية خلال العام ، واستعراضًا لإمكانياتها البشرية والمادية ، وبرامجها الأكاديمية ، وأنشطتها العلمية والتطبيقية ، وجهودها في تطوير العملية التعليمية وتحسين جودة الأداء المؤسسي ، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية.

## رؤية الكلية :

تسعى كلية القانون بجامعة بني وليد إلى أن تكون مؤسسة أكاديمية رائدة ومتميزة في مجال التعليم القانوني والبحث العلمي ، تسهم في إعداد كوادر قانونية مؤهلة ، وتدعم ترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون ، وتواكب التطورات التشريعية والقانونية على المستويين المحلي والدولي.

## رسالة الكلية :

تتمثل رسالة كلية القانون في تقديم تعليم قانوني متميز وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي ، يهدف إلى إعداد خريجين يمتلكون الكفاءة العلمية والمهارية ، وتعزيز البحث العلمي القانوني ، ونشر الوعي القانوني، وخدمة المجتمع ، بما يسهم في دعم دولة القانون والمؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة.

## أهداف الكلية :

تهدف كلية القانون إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها :

- إعداد كوادر قانونية مؤهلة علميًا ومهنيًا في مختلف فروع القانون.
- تطوير البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع معايير الجودة ومتطلبات سوق العمل.
- دعم البحث العلمي وتشجيع الدراسات القانونية المتخصصة.
- تعزيز الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية في العملية التعليمية.
- الإسهام في نشر الوعي القانوني وخدمة المجتمع من خلال الأنشطة والبرامج المختلفة.
- ترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

# الهيكل التنظيمي للكلية

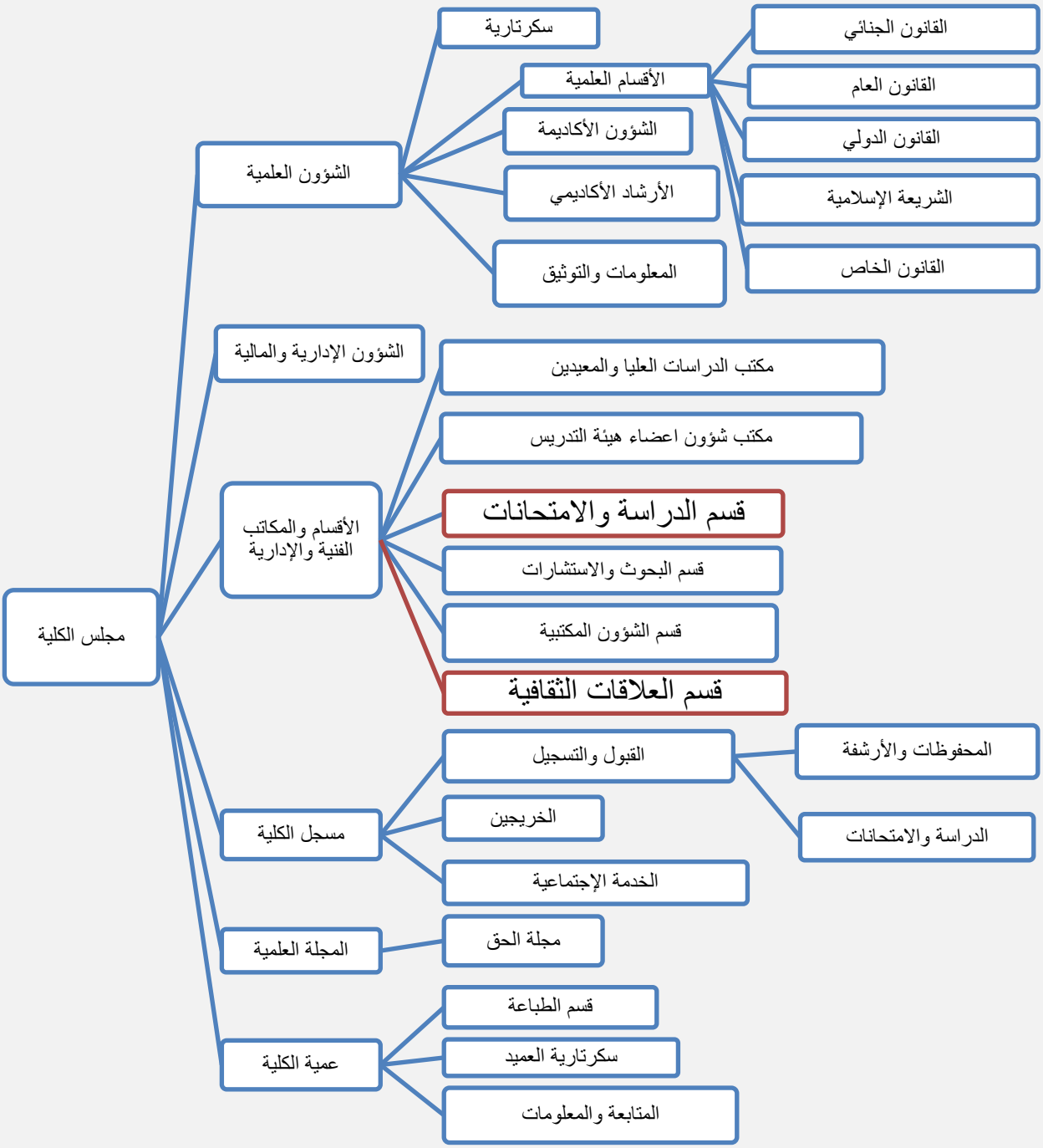

# الوظائف القيادية بالكلية للعام 2025م

| ث | الصفة | الاسم |
|---|---|---|
| .1 | عميد الكلية | د. علي محمد شقلوف |
| .2 | وكيل الشؤون العلمية | د. عزيزة محمد شقاف |
| .3 | رئيس قسم القانون العام | د. علي محمد عقيلة |
| .4 | رئيس قسم القانون الجنائي | أ. سعدة امبارك معمر |
| .5 | رئيس قسم الشريعة الاسلامية | د. عبد الله امبارك احمد |
| .6 | رئيس قسم القانون الخاص | أ. ابراهيم الحوسين عتيق |
| .7 | رئيس قسم الدولي | د. اشويطر معمر عبد المؤمن |
| .8 | مدير مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس | د. مصطفى فرج ضو البرغوتي |
| .9 | مدير مكتب الدراسات العليا والمعيدين | د.علي محمد عمر |
| .10 | مسجل الكلية | أ. حمزة الزروق احبيل |
| .11 | رئيس قسم الدراسة والامتحانات | أ. بدر ميلاد عقيلة الجمل |
| .12 | قسم شؤون المكتبة | أ.المنتصر المبروك عبد الله |
| .13 | خدمة المجتمع | رمضان معتوق المريمي |
| .14 | مدير مكتب البحوث والاستشارات | أ. خالد محمد نصر |
| .15 | العلاقات الثقافية | أ. عيسى عقيلة |
| .16 | قسم الوسائل التعليمية | أ. حمزة الزروق احبيل |
| .17 | مدير مكتب الشؤون الإدارية | أ.عبد السلام ميلاد عاشور |

## البرامج التعليمية :

### أولاً : المرحلة الجامعية (الليسانس).

مرحلة الليسانس بكلية القانون – جامعة بني وليد تعد الركيزة الأساسية في البناء الأكاديمي للكلية ، حيث تهدف إلى إعداد كوادر قانونية مؤهلة علميًا وعمليًا، قادرة على الإسهام في ترسيخ سيادة القانون وخدمة المجتمع ، وتقدّم الكلية ضمن هذه المرحلة مجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية التي تغطي أهم فروع العلوم القانونية، وتشمل برامج : القانون الجنائي، والقانون العام، والقانون الخاص، والشريعة الإسلامية، والقانون الدولي، بما يحقق التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية، ويبلغ إجمالي عدد طلبة مرحلة الليسانس (357) طالبًا وطالبة، منهم (173) من الذكور و(184) من الإناث ، وهو ما يعكس الإقبال المتزايد على دراسة العلوم القانونية، وتسعى الكلية من خلال هذه البرامج إلى تزويد الطلبة بالمعرفة القانونية المتخصصة، وتنمية مهارات البحث والتحليل والاستدلال القانوني، بما يؤهلهم لممارسة المهن القانونية المختلفة ومواصلة الدراسات العليا مستقبلًا.

**ثانيًا : مرحلة الدراسات العليا (الماجستير).**

تولي كلية القانون بجامعة بني وليد اهتمامًا خاصًا ببرنامج الدراسات العليا لما له من دور محوري في تعميق البحث العلمي وتطوير المعرفة القانونية المتخصصة، ويهدف البرنامج إلى إعداد باحثين وأكاديميين قادرين على الإسهام في معالجة القضايا القانونية المعاصرة وربط الجانب النظري بالتطبيق العملي، ويبلغ إجمالي عدد طلبة الدراسات العليا بالكلية (65) طالبًا وطالبة، موزعين على عدة برامج علمية تلبي احتياجات التخصصات القانونية المختلفة، حيث يضم برنامج القانون الجنائي (23) طالبًا وطالبة ، بواقع (17) من الذكور و(6) من الإناث، بينما يضم برنامج القانون العام (24) طالبًا وطالبة ، منهم (17) ذكور و(7) إناث. كما يشمل برنامج الشريعة الإسلامية (18) طالبًا وطالبة، بواقع (12) من الذكور و(6) من الإناث. وتسعى الكلية من خلال هذه البرامج إلى تعزيز البحث العلمي الرصين، وتنمية مهارات التحليل والاستنباط القانوني، ودعم مسيرة الدراسات القانونية العليا بما يخدم المجتمع والمؤسسات العدلية والأكاديمية.

# المؤتمرات وورش العمل والندوات والمحاضرات واللجان والملتقيات

## أولاً : ملتقى الطلاب الجدد.

دأبت كلية القانون بجامعة بني وليد على تنظيم ملتقى طلابي سنوي تحت مسمى **ملتقى الترحيب بالطلاب الجدد**، انطلاقًا من إيمانها بأهمية تهيئة الطلبة المستجدين للمرحلة الجامعية ، وحرصها على إدماجهم في الوسط الأكاديمي منذ الأيام الأولى لانطلاق دراستهم، ويهدف هذا الملتقى إلى تعريف الطلاب الجدد باللوائح والنظم الجامعية المعمول بها داخل الكلية، وبأقسامها العلمية المختلفة ، إضافة إلى إطلاعهم على طبيعة الدراسة القانونية، ومتطلبات التحصيل العلمي، وآفاق التخصصات القانونية وسوق العمل.

كما تضمن الملتقى كلمات ترحيبية من عميد الكلية وأعضاء هيئة التدريس، وعروضًا تعريفية بالأنشطة العلمية والثقافية والطلابية التي تنظمها الكلية، فضلًا عن إتاحة الفرصة للطلاب الجدد لطرح استفساراتهم ومناقشة ما يواجههم من تساؤلات في بداية مشوارهم الجامعي، ويسهم هذا الملتقى في تعزيز روح الانتماء لدى الطلبة، وبناء جسور التواصل بينهم وبين إدارة الكلية وأعضاء هيئة التدريس، بما ينعكس إيجابًا على مسيرتهم العلمية والأكاديمية.

## ثانياً : ورشة عمل بعنوان "إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان".

تضطلع كلية القانون بجامعة بني وليد، من خلال أقسامها العلمية المختلفة، بدور محوري في إثراء البحث العلمي وتعزيز الأنشطة المجتمعية ، إلى جانب رسالتها الأساسية المتمثلة في إعداد وتأهيل الكوادر القانونية المتخصصة من محامين وقضاة ومستشارين وأكاديميين ، بما يسهم في دعم منظومة العدالة وخدمة المجتمع.

وفي إطار دورها البحثي والمجتمعي، تحرص الكلية على تنظيم العديد من المناشط العلمية ، والندوات ، والحواريات ، وورش العمل الهادفة إلى نشر الوعي القانوني وترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات، سواء داخل أروقة الكلية أو خارجها ، وبالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

وانطلاقًا من هذا الدور، نفذت الكلية عددًا من الأنشطة خلال العام، من بينها ورشة العمل الموسومة بعنوان:

**"إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان"**

بتاريخ (2025/12/10م) وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف العاشر من ديسمبر من كل عام، حيث أُقيمت هذه الورشة داخل المؤسسات التعليمية، بالتعاون مع اللجنة العليا للطفولة ومراقبة التعليم بمدينة بني وليد، واستضافتها "مدرسة مراحل العلم".

## أهداف الورشة:

1. تسليط الضوء على دور كلية القانون في خدمة المجتمع المحلي.
2. التعريف بمفهوم حقوق الإنسان بصفة عامة داخل المؤسسات التعليمية.
3. تعزيز وعي الطلبة ومعلمي التعليم العام بحقوق الطفل.
4. تقديم الإرشاد والمشورة القانونية لمعلمي التعليم العام فيما يتعلق بحقوق الطفل وواجباته.
5. إبراز العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وفق أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر، ولا سيما الحق في التعليم.

**محاور الورشة:**

1. نشأة حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.
2. آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الليبي.
3. التمييز بين حقوق الإنسان اللصيقة وغير اللصيقة.
4. حقوق الإنسان كمعيار لتحقيق الأمن القانوني.

**الفئة المستهدفة:**

أُقيمت الورشة بمدرسة مراحل العلم، وشارك فيها معلمو المدرسة وطلبتها، إلى جانب عدد من أولياء الأمور، في إطار تعزيز الشراكة المجتمعية ونشر الثقافة القانونية داخل المجتمع التعليمي.

## ثالثاً : المحكمة الصورية.

تعد المحكمة الصورية التي نظمتها كلية القانون بجامعة بني وليد خلال عام 2025م من الأنشطة العلمية والتطبيقية المهمة التي تهدف إلى تعزيز الجانب العملي لدى طلبة الكلية ، حيث وفّرت لهم فرصة محاكاة الإجراءات القضائية في بيئة تعليمية قريبة من الواقع العملي للمحاكم ، وقد شارك الطلبة في أداء مختلف الأدوار القضائية من قضاة وأعضاء نيابة ومحامين وأطراف خصومة، مما أسهم في تنمية مهاراتهم القانونية وصقل قدراتهم في المرافعة والتحليل القانوني وصياغة الدفوع ، كما عكست هذه الفعالية حرص الكلية على ربط الدراسة النظرية بالتطبيق العملي وإعداد كوادر قانونية مؤهلة قادرة على ممارسة العمل القانوني بكفاءة، وذلك تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس وبحضور عدد من المهتمين بالشأن القانوني.

## رابعاً : ندوة علمية بعنوان "المنطقة الاقتصادية الخالصة وانعكاساتها على الأمن القومي".

في إطار تفعيل الموسم الثقافي لقسم القانون الدولي ، وانطلاقًا من الدور العلمي والمجتمعي الذي تضطلع به كلية القانون بجامعة بني وليد من خلال تنظيم الندوات وورش العمل الهادفة إلى خدمة المجتمع ومعالجة القضايا الحيوية التي تمس الأمن القومي ، أُقيمت يوم الأربعاء الموافق 31 ديسمبر 2025 ندوة علمية بقاعة الاجتماعات بكلية القانون تحت عنوان «المنطقة الاقتصادية الخالصة وانعكاساتها على الأمن القومي»، وقد ألقى محاضرات الندوة كل من الدكتور إمحمد البكوش والدكتور اشويطر معمر، أستاذا القانون الدولي بالكلية، حيث قدّما طرحًا علميًا معمقًا تناول الإطار القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة وأهميتها الاستراتيجية للدول.

وشهدت الندوة تفاعلًا مميزًا من الحضور، حيث تخللتها مداخلات علمية قيّمة من السادة أعضاء هيئة التدريس والطلبة، تم من خلالها مناقشة الموضوع من زوايا متعددة شملت الجوانب القانونية والاقتصادية، إلى جانب تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الدول في إدارة واستثمار مناطقها الاقتصادية الخالصة بما يحقق حماية المصالح الوطنية وتعزيز الأمن القومي.

## خامساً : ورشة عمل بعنوان "مناهضة العنف ضد المرأة".

في إطار تفعيل دور كلية القانون بجامعة بني وليد في خدمة المجتمع، وتعزيز الشراكات المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني، أُقيمت ورشة عمل توعوية بعنوان «مناهضة العنف ضد المرأة»، وذلك بالتعاون بين كلية القانون جامعة بني وليد، والهلال الأحمر الليبي فرع بني وليد، والمنظمة الوطنية للمرأة الليبية، وجاء تنظيم هذه الورشة انطلاقًا من أهمية تسليط الضوء على قضايا العنف ضد المرأة وما تمثله من إشكاليات اجتماعية وقانونية تستوجب المعالجة والتوعية المستمرة.

وقد تضمنت الورشة محاضرة توعوية قدّمها المرشد الأسري الأستاذ سليمان عريبي تحت عنوان «مناهضة العنف في الميزان»، تناول خلالها مفهوم العنف وأشكاله المختلفة، وآثاره النفسية والاجتماعية والقانونية، مع التركيز على دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمعية في الوقاية من العنف والحد من انتشاره، كما تطرق المحاضر إلى الإطار القانوني لمناهضة العنف، وأهمية نشر ثقافة الحوار والتفاهم واحترام الحقوق الإنسانية، لا سيما حقوق المرأة.

المنظمة الوطنية للمرأة الليبية
من أجل تمكين وريادة المرأة

## سادساً : اليوم العالمي للطفل.

في إطار التزامها بدورها العلمي والمجتمعي، وحرصها على ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان ونشر الوعي القانوني، نظّمت كلية القانون بجامعة بني وليد فعالية بمناسبة اليوم العالمي للطفل، تأكيدًا على أهمية حماية حقوق الطفل وصون كرامته باعتباره ركيزة أساسية لبناء مجتمع سليم ومستقر.

وجاءت هذه المناسبة في سياق اهتمام الكلية بالقضايا المجتمعية ذات البعد القانوني والإنساني، وسعيها إلى تعزيز ثقافة احترام حقوق الطفل وفق ما كفلته التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، وقد هدفت الفعالية إلى تسليط الضوء على حقوق الطفل الأساسية، ورفع مستوى الوعي بأهمية توفير بيئة آمنة تضمن له التعليم والرعاية والحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال.

كما عكست هذه المبادرة حرص كلية القانون على الإسهام في بناء جيل واعي بحقوقه وواجباته، وتعزيز الشراكة بين المؤسسة الأكاديمية والمجتمع في معالجة القضايا المرتبطة بالطفولة، وتأتي هذه الفعالية ضمن سلسلة من الأنشطة التي تنظمها الكلية دعمًا لقيم العدالة الاجتماعية، وإيمانًا منها بأن الاهتمام بالطفل هو استثمار حقيقي في مستقبل الوطن.

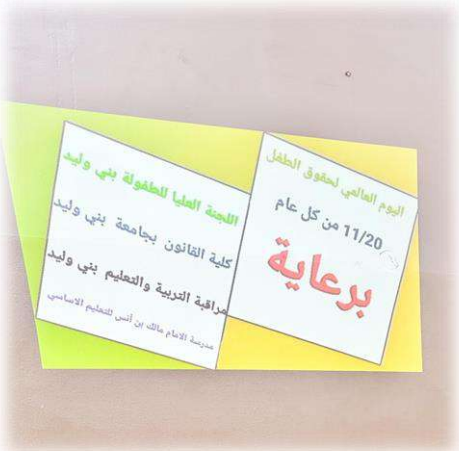
اليوم العالمي لحقوق الطفل
11/20 من كل عام
بدعاية
اللجنة العليا للطفولة ببني وليد
كلية القانون بجامعة بني وليد
مراقبة التربية والتعليم ببني وليد

من حقي..
العيش في بيئة آمنة

المساواة وعدم التميز

حماية وحقوق
من حقي أن...
يحميني المجتمع من الاستغلال والإهانة.

**سابعاً : حوارية علمية بعنوان** " الجزاء الجنائي وسبل تحقيق غايته".

في إطار تفعيل الموسم الثقافي لكلية القانون بجامعة بني وليد، وانطلاقًا من حرص الكلية على تعزيز الحوار العلمي ومناقشة القضايا القانونية ذات الأهمية النظرية والعملية، نظم قسم البحوث والاستشارات بالكلية، وبالتعاون مع قسم القانون الجنائي، حوارية علمية بعنوان (الجزاء الجنائي وسبل تحقيق غايته) ، وقد ألقى هذه الحوارية الأستاذ الدكتور مفتاح إجباره ، أستاذ القانون الجنائي بالكلية، حيث تناول الموضوع بأسلوب علمي معمق، مستعرضًا مفهوم الجزاء الجنائي وأهدافه الأساسية في تحقيق الردع العام والخاص، وحماية المجتمع، وإعادة تأهيل الجاني.

وتطرّق الدكتور المحاضر إلى فلسفة الجزاء الجنائي وتطوره عبر النظم القانونية المختلفة، موضحًا دور السياسة الجنائية في تحقيق التوازن بين العقوبة والعدالة، ومدى فعالية الجزاءات الجنائية في الحد من الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي. كما ناقش الإشكاليات العملية المرتبطة بتطبيق الجزاء الجنائي، وسبل تطويره بما يواكب المتغيرات الاجتماعية ويحقق الغاية الإصلاحية للعقوبة، دون الإخلال بمبادئ الشرعية والعدالة الجنائية.

## ثامناً :ورشة عمل بعنوان " القانون رقم (5) لسنة 2024م بشأن الجرائم الإلكترونية".

في إطار مواكبة المستجدات التشريعية وتعزيز الوعي القانوني بالقوانين الحديثة، نظّمت كلية القانون بجامعة بني وليد ورشة عمل علمية حول القانون رقم (5) لسنة 2024م بشأن الجرائم الإلكترونية، وذلك ضمن جهود الكلية الرامية إلى نشر الثقافة القانونية ومواجهة التحديات التي أفرزها التطور التقني والتحول الرقمي.

هدفت الورشة إلى التعريف بأحكام هذا القانون وأبعاده القانونية، وتسليط الضوء على الجرائم الإلكترونية وأنواعها وآليات مكافحتها وفقًا للتشريع النافذ.

كما تناولت الورشة أهمية حماية الأفراد والمؤسسات من مخاطر الاستخدام غير المشروع للتقنيات الحديثة، ودور القانون في تحقيق الأمن المعلوماتي وحماية الخصوصية.

وتأتي هذه الورشة في سياق اهتمام الكلية بربط الدراسة الأكاديمية بالواقع العملي، وإعداد كوادر قانونية قادرة على التعامل مع القضايا المستجدة بكفاءة ومسؤولية.

## ثاسعاً : ندوة علمية بعنوان "القبيلة الرقمية" .

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، برزت مفاهيم اجتماعية جديدة أعادت تشكيل أنماط التفاعل الإنساني والعلاقات الاجتماعية، ومن بينها مفهوم «القبيلة الرقمية» الذي أصبح يفرض حضوره بقوة في الفضاء الإلكتروني.

وتأتي هذه الندوة العلمية لمناقشة طبيعة القبيلة الرقمية، وما إذا كانت تمثل امتدادًا لواقع اجتماعي معيش أم أنها مجرد بناء افتراضي أفرزته منصات التواصل الرقمي. وتهدف الندوة إلى تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والقانونية والثقافية لهذه الظاهرة، وتحليل تأثيرها على الهوية والانتماء، وعلى منظومة القيم والسلوك داخل المجتمع.

كما تسعى إلى مناقشة التحديات والفرص التي تطرحها القبائل الرقمية، ودورها في تشكيل الرأي العام والتأثير في القرارات الفردية والجماعية.

وتأتي هذه الندوة في إطار تعزيز النقاش الأكاديمي حول القضايا المعاصرة، وفتح آفاق البحث العلمي لفهم التحولات الرقمية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي.

تعلن أقسام البحوث والاستشارات بكليات الآداب، والهندسة، والقانون، والتقنية الطبية بالشراكة مع مكتب التعاون الدولي بجامعة بني وليد عن إقامة ندوة علمية تحت عنوان:
القبيلة الرقمية: هل هي واقع مَعِيش أم عالم إفتراضي؟
الخميس 27 فبراير 2025 م، عند الساعة 11.30 صباحاً.
قاعة كلية التقنية الطبية.

يدير الندوة الأستاذ الفيتوري إبراهيم جلاح مدير مكتب التعاون الدولي بالجامعة
تهدف الندوة إلى مناقشة، وتقديم تحليل فني، وإبستمولوجي للعناصر والمواضيع التالية:
1 التعريف بالقبيلة الرقمية والمصطلحات، والمفاهيم المتصلة بها.
2 الهوية القبلية الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي.
3 سيكولوجية المؤثر وتجمعات قبائل المتأثرين في العالم الرقمي.
4 حماية البيانات الشخصية، وحرية الأعضاء داخل تجمع القبيلة الرقمية.
5 المحتوى الرقمي وثقافة الإستهلاك.
6 النظر إلى الخارج: تحوُّلات الهوية والإنتماء في العصر الرقمي.

البرنامج
عرض تقديمي
الدكتورة عزيزة محمد شقاف- كلية القانون
الأستاذ أحمد سالم الضبع- كلية الآداب
الأستاذ رمزي الطاهر حلقم- كلية الهندسة
القبيلة الرقمية: تحوُّلات الهوية والانتماء في العصر الرقمي
الدكتورة هند عبد القادر سليمان- كلية التقنية الإلكترونية - بن عاشور
البداوة الرقمية: كيف أصبحت أسلوب حياة داخل العالم الإفتراضي؟
- الأستاذة فاطمة علي سالم - كلية الآداب
- الأستاذة تهاني هويدي انسير - كلية الآداب
الدعوة عامة للحضور والمشاركة

ندوة علمية تحت عنوان:
القبيلة الرقمية: هل هي واقع مَعِيش أم عالم إفتراضي؟

## عاشراً : لجنة الامتحانات.

### تقرير لجنة الامتحانات بكلية القانون – جامعة بني وليد للعام الجامعي 2025/2024م.

صدر قرار عميد كلية القانون رقم (4) لسنة 2025 بتاريخ 2025/5/7 بشأن تشكيل لجنة الامتحانات النهائية بالكلية، وتكليف الدكتور مصطفى فرج البرغوثي برئاسة اللجنة. ووفقًا لما هو معمول به بالكلية، تم قبل أسبوع من انطلاق الامتحانات النهائية الدور الأول إجراء امتحانات تكميلي لطلبة السنوات الثانية والثالثة والرابعة وفق الجدول المُعد من قسم الدراسة والامتحانات، وشملت عددًا من المقررات الدراسية بمشاركة متفاوتة من الطلبة.

انطلقت الامتحانات النهائية للدور الأول يوم السبت الموافق 2025/05/17م، وبلغ عدد الطلبة المستهدفين لدخول الامتحانات (353) طالبًا وطالبة موزعين على السنوات الدراسية الأربعة.

وقد شهدت أيام الامتحانات حضورًا منتظمًا من الطلبة، حيث تراوح إجمالي الحضور اليومي بين (165) و(227) طالبًا وطالبة، وانتهت امتحانات الدور الأول يوم الخميس الموافق 2025/05/29م. وتم ضبط (11) حالة غش أُحيلت إلى التحقيق ثم إلى لجنة التأديب، وصدر بحقها قرارات تأديبية.

أُعلنت نتائج الدور الأول عبر المنظومة الإلكترونية بتاريخ 2025/06/16م، وفُتح باب التظلمات والطعون، وتم النظر فيها وفق الإجراءات المعتمدة. وأسفرت نتائج الدور الأول عن نسب نجاح متفاوتة، بلغت (15%) للسنة الأولى، و(31%) للسنة الثانية، و(19%) للسنة الثالثة، و(30%) للسنة الرابعة.

أما بالنسبة للدور الثاني فقد أُجريت امتحانات التكميلي قبل أسبوع من الامتحانات النهائية، ثم انطلقت الامتحانات النهائية للدور الثاني ابتداءً من 2025/06/28م واستمرت حتى 2025/07/10م، وسط انتظام في الإشراف والمراقبة، حيث تم ضبط حالة غش واحدة أُحيلت إلى لجنة التأديب. وأُعلنت نتائج الدور الثاني بتاريخ 2025/07/28م، مع فتح باب التظلمات والنظر فيها.

وبعد اعتماد النتائج النهائية للدورين الأول والثاني، بلغ مجموع الطلبة الناجحين (108) طالبًا وطالبة، موزعين على النحو الآتي : السنة الأولى (21) بنسبة نجاح نهائية (21%)، السنة الثانية (23) بنسبة (49%)، السنة الثالثة (18) بنسبة (47%)، والسنة الرابعة (46) بنسبة نجاح بلغت (90%)، وقد أُنجزت أعمال الامتحانات في أجواء تنظيمية مناسبة، وبحضور غالبية أعضاء هيئة التدريس، بما يعكس التزام الكلية بضمان سير العملية الامتحانية وفق اللوائح المعمول بها.

# صور الكلية

المكتب الإعلامي
Media Office
Faculty of law
كلية القانون
جامعة بني وليد - ليبيا
https://bwu.edu.ly/?
Bani Waleed University

المكتب الإعلامي
Media Office
Bani Waleed University

المكتب الإعلامي
Media Office
Faculty of law
كلية القانون
Bani Waleed University

## مجلة الكلية : مجلة الحق .

تُعد مجلة الحق مجلة علمية محكّمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بني وليد، وقد أُنشئت سنة 2014م بهدف الإسهام في نشر البحث العلمي الرصين في مجالي العلوم القانونية والشرعية ، وقد تحصّلت المجلة على رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية – بنغازي (2014/236)، بما يضفي عليها الصفة الرسمية ويعزز مكانتها الأكاديمية.

أولًا: بيانات التواصل .

تستقبل المجلة البحوث والمراسلات العلمية عبر القنوات الآتية:

* البريد الإلكتروني:

(alhaqinfo@bwu.edu.ly](mailto:alhaqinfo@bwu.edu.l

(plawjur@bwu.edu.ly](mailto:plawjur@bwu.edu.ly]

* رقم الواتساب: 00218926899921

ثانيًا: التأسيس والإشراف.

في أول صدور المجلة، كان المشرف العام الدكتور عيسى فتح الله أحمد، بينما تولّى رئاسة هيئة التحرير الدكتور مصباح عمر التائب.

وقد صدر العدد الأول من المجلة في فبراير 2014م، لتكون منبرًا علميًا لنشر الدراسات والبحوث القانونية والشرعية.

## ثالثًا : أهداف المجلة

تهدف مجلة الحق إلى نشر البحوث والدراسات القانونية والشرعية للباحثين من أساتذة الجامعات، ورجال القضاء، والمحامين، والمتخصصين في المجالات القانونية والشرعية، بما يسهم في إثراء المكتبة القانونية وتعزيز البحث العلمي الرصين، وفتح آفاق للنقاش العلمي المتخصص.

## رابعًا: أعداد المجلة الصادرة.

حتى تاريخه، صدر عن المجلة ثلاثة عشر عددًا، وذلك على النحو الآتي:

* العدد الأول: فبراير 2014م
* العدد الثاني: يونيو 2014م
* العدد الثالث: أكتوبر 2014م
* العدد الرابع: ديسمبر 2015م
* العدد الخامس: ديسمبر 2016م
* العدد السادس: ديسمبر 2017م
* العدد السابع: ديسمبر 2018م
* العدد الثامن: يناير 2020م
* العدد التاسع: يناير 2021م
* العدد العاشر: يناير 2022م.
* العدد الحادي عشر يونيو 2023م.
* العدد الثاني عشر يونيو 2024م.
العدد الثالث عشر يونيو 2025م.

## خامسًا: هيئة التحرير

شُكّلت هيئة تحرير المجلة بموجب قرار رئيس جامعة بني وليد رقم (111) لسنة 2023م ، وجاءت على النحو الآتي:

- رئيس التحرير:

* أ. د. عبدالله امبارك الدعيكي – أستاذ الشريعة والقانون – كلية القانون، جامعة بني وليد.

- أعضاء هيئة التحرير:

تضم الهيئة نخبة من الأساتذة المتخصصين في فروع القانون المختلفة من جامعات ليبية وعربية ودولية، بما يعكس التنوع العلمي والخبرة الأكاديمية للمجلة.

## سادسًا: اللجنة الاستشارية.

تتكوّن اللجنة الاستشارية من عدد من الأساتذة المتميزين في مجالات القانون والشريعة الإسلامية من جامعات داخل ليبيا وخارجها، وتضطلع بدور مهم في دعم السياسة العلمية للمجلة وتعزيز جودة البحوث المنشورة.

## سابعًا: ضوابط النشر

تعتمد مجلة الحق جملة من الضوابط العلمية، من أبرزها:

- الالتزام بالمنهجية العلمية والجدية والتأصيل.
- أن يكون البحث أصيلًا وغير منشور سابقًا.
- قبول البحوث في مجالي العلوم القانونية والشرعية بإحدى اللغات الحية، مع ملخص باللغة العربية.
- ألا يزيد البحث عن (30) صفحة، مع الالتزام بنوع الخط والحجم المحدد.
- إخضاع البحث لبرنامج "Turnitin" قبل إرساله للتحكيم العلمي.
- لا تعبر الآراء الواردة في البحوث المنشورة عن رأي المجلة أو الجامعة بالضرورة.

## خاتمة :

تمثل مجلة الحق إضافة علمية مهمة لكلية القانون بجامعة بني وليد، وتسهم بدور فاعل في دعم البحث العلمي القانوني والشرعي، وتعزيز التواصل الأكاديمي بين الباحثين داخل ليبيا وخارجها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها العلمية.

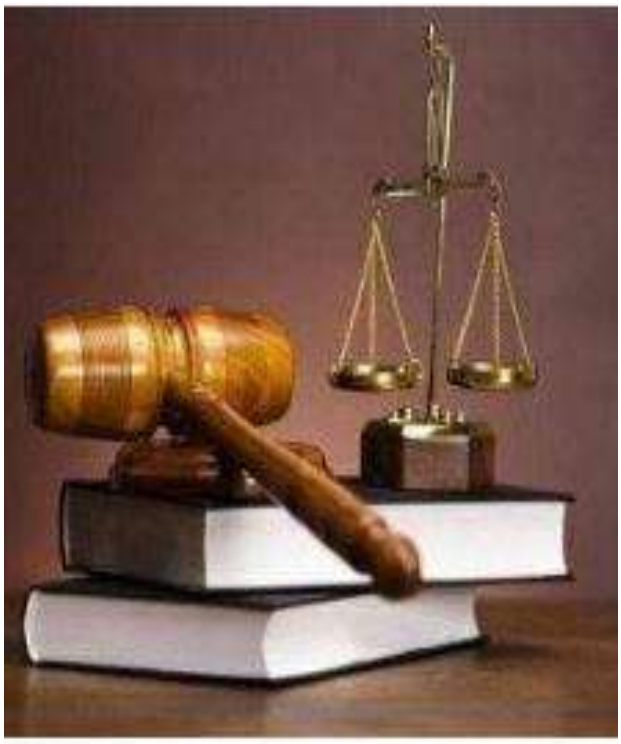

مجلة الحق
Al-Haq Journal

## التوصيات :

في ختام هذا التقرير كان لزامًا إدراج بعض الملاحظات وصياغاتها في صورة توصيات :

1. الحرص على تكثيف الجهود الدعائية والإعلامية لاستقطاب المستهدفين وتوعيتهم بأهمية المشاركة في إعداد الخطط الاستراتيجية وذلك باستخدام وسائل متنوعة لجمع البيانات.

2. الاهتمام بالتطوير والتدريب المستمر للعناصر القيادية بالكلية، والعمل على تعزيز استقلال ذمتها المالية بما يدعم أداءها المؤسسي ويحقق أهدافها الأكاديمية والإدارية.

3. إدراج نمط يضمن المشاركة الشفافة في اتخاذ القرارات وتنفيذها مع تحديد وعاء زمني يشمل كافة إجراءات التقويمي للعملية التعليمية.

4. مد جسور التواصل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل من أجل تفعيل آليات التقييم للبرامج التعليمية.

5. تفعيل المشاركة الطلابية في حل المشكلات واتخاذ القرارات بالكلية و الاهتمام بقواعد الأمن والسلامة.

6. دعم المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.

# والله ولي التوفيق